الاختراق الإسرائيلي لدول المحيط الهادي.. دبلوماسية التنمية والتوسع الجيوسياسي

د/ محمد أحمد صالح

تكشف خطوة انضمام إسرائيل شريكًا إلى منتدى جزر المحيط الهادي عن توجه استراتيجي لتوسيع نفوذها خارج محيطها الإقليمي، وتوظيف المساعدات التنموية والخبرات التكنولوجية في مجالات المياه والزراعة والطاقة والتغير المناخي لبناء شبكة من المصالح والعلاقات السياسية طويلة الأمد. وتستهدف تل أبيب تعزيز حضورها في منطقة تتصاعد فيها المنافسة الأمريكية الصينية، والاستفادة من الثقل التصويتي لدولها في الأمم المتحدة، ما يدعم مواقفها ويحد من عزلتها الدبلوماسية، خصوصًا بشأن القضية الفلسطينية والقدس. وتخلص الورقة إلى أن هذا التحرك يمثل تحديًا للدبلوماسية العربية، ويستدعي استراتيجية مصرية وعربية تقوم على التعاون التنموي وبناء الشراكات المؤسسية وتوسيع الحضور الدولي.

من الشرق الأوسط إلى المحيط الهادي.. إسرائيل توسّع دوائر نفوذها الجيوسياسي

لا يمكن النظر إلى إعلان إسرائيل انضمامها شريكًا إلى منتدى جزر المحيط الهادي باعتباره مجرد تطور دبلوماسي محدود، أو خطوة بروتوكولية تستهدف تعزيز علاقاتها بمجموعة من الدول الجزرية الصغيرة، وإنما ينبغي قراءته باعتباره حلقة جديدة في استراتيجية إسرائيلية أوسع تستهدف إعادة تشكيل خريطة حضورها الدولي، وتوسيع نطاق تحالفاتها خارج دوائرها التقليدية في الشرق الأوسط وأوروبا وأمريكا الشمالية، والوصول إلى مناطق جغرافية بعيدة تتمتع بأهمية متزايدة في معادلات التنافس الدولي.

وتكتسب هذه الخطوة دلالتها الاستراتيجية من ثلاثة اعتبارات متداخلة: أولها، التحول المتزايد للمحيط الهادي إلى ساحة رئيسية للتنافس الجيوسياسي بين الولايات المتحدة والصين، وما يرتبط بذلك من أهمية للممرات البحرية والانتشار العسكري والنفوذ الدبلوماسي. وثانيها، إدراك إسرائيل أن امتلاك شبكة واسعة من العلاقات مع الدول الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يمنحها وزنًا سياسيًا يتجاوز حدودها الجغرافية والديموجرافية، ولا سيما داخل المؤسسات الدولية التي يقوم التصويت فيها على مبدأ المساواة القانونية بين الدول. وثالثها، سعي تل أبيب إلى توظيف المساعدات التنموية والخبرات التكنولوجية والإنسانية باعتبارها أدوات للنفوذ السياسي، ما يسمح بتحويل الاحتياجات الاقتصادية والبيئية للدول المستفيدة إلى مداخل لبناء علاقات طويلة الأمد، والحصول على مواقف دبلوماسية مؤيدة لها.

وفي السياق الراهن، تكتسب هذه السياسة أهمية إضافية بالنسبة لإسرائيل، التي تواجه تراجعًا في رصيدها السياسي والأخلاقي لدى قطاعات واسعة من الرأي العام الدولي، وتصاعدًا في الانتقادات المرتبطة بالحرب على غزة، واستمرار الاحتلال والاستيطان، وتزايد الاعتراف الدولي بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة. ومن ثم، فإن توسيع العلاقات مع دول المحيط الهادي يمثل، ضمن حسابات السياسة الخارجية الإسرائيلية، محاولة لتنويع مصادر الشرعية الدبلوماسية، وتعويض أي تراجع في التأييد داخل بعض الدوائر الدولية التقليدية، والحفاظ على كتلة من الدول التي يمكن الاعتماد عليها في التصويت والتحركات متعددة الأطراف.

والأهم أن إسرائيل لا تدخل هذه المنطقة من بوابة السياسة وحدها، وإنما تقدم نفسها باعتبارها دولة تمتلك حلولًا تقنية لمشكلات المياه والزراعة والطاقة والتغير المناخي، وهي ملفات تمثل أولويات وجودية لدول عبارة عن جزر تواجه ارتفاع مستويات البحار، وتآكل السواحل، وملوحة المياه الجوفية، ومحدودية الموارد الطبيعية، والاعتماد على الواردات والمساعدات الخارجية.

وبذلك، تتجاوز الخطوة الإسرائيلية مفهوم التوسع الدبلوماسي التقليدي إلى محاولة بناء نفوذ متعدد الأبعاد، تتكامل فيه التكنولوجيا مع المساعدات، والدبلوماسية مع المصالح الأمنية، والعلاقات الثنائية مع الحضور داخل المؤسسات الإقليمية والدولية.

والفرضية المحورية لهذه الورقة هي أن إسرائيل تسعى إلى تحويل التفوق التكنولوجي والمساعدات التنموية إلى رأسمال سياسي ودبلوماسي في المحيط الهادي، ما يعزز قدرتها على المناورة الدولية، ويحد من آثار عزلتها المتنامية، ويمنحها موطئ قدم في منطقة تتزايد أهميتها في الصراع على تشكيل النظام الدولي.

حقيقة الانضمام وطبيعته المؤسسية.. شراكة قطاعية وليست عضوية كاملة

من الضروري التمييز بين انضمام إسرائيل إلى المنتدى بوصفها شريكًا، وبين حصولها على عضوية كاملة فيه؛ فالأمر لا يعني أن إسرائيل أصبحت دولة عضوًا في منتدى جزر المحيط الهادي، ولا أنها اكتسبت حق المشاركة في اتخاذ القرارات السيادية الخاصة بالدول الأعضاء أو التصويت عليها.

وتكشف التفاصيل المؤسسية عن أهمية هذا التمييز؛ إذ يأتي الانضمام في إطار آلية الشراكة الجديدة التي اعتمدها المنتدى، والتي تميز بين نوعين رئيسيين من الشركاء:

-الشركاء الاستراتيجيون (Strategic Partners): الأطراف الخارجية التي تربطها بالمنطقة علاقات واسعة وطويلة الأمد، وتشارك في مجالات التعاون السياسي والاقتصادي والأمني على مستوى أوسع.

-الشركاء القطاعيون (Sectoral Partners): الأطراف التي ينحصر تعاونها في قطاعات تنموية وفنية محددة، وفق أولويات يحددها المنتدى والدول الأعضاء.

وبحسب ما نشرته تقارير إعلامية، حصلت إسرائيل على صفة الشريك القطاعي، ما يعني أن مشاركتها تتركز في المسارات الوزارية والفنية المتخصصة، ولا تتمتع بالمستوى نفسه من النفاذ المؤسسي الممنوح للشركاء الاستراتيجيين، مثل الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي. كما أن تصنيف الشراكة يخضع للمراجعة، وهو ما يجعل تثبيت الحضور الإسرائيلي وتوسيعه مسألة مرتبطة بالأداء الفعلي والقبول الإقليمي.

وتتمثل أهمية هذا التطور في أن إسرائيل نجحت في الانتقال من مستوى العلاقات الثنائية المتفرقة مع بعض دول المنطقة إلى إطار مؤسسي إقليمي يتيح لها بناء علاقات قطاعية منتظمة، وتقديم مبادرات ومشروعات مشتركة، وتطوير قنوات اتصال مع المؤسسات الحكومية والفنية في الدول الأعضاء.

وهنا تظهر قيمة الشراكة بالنسبة لإسرائيل، فهي لا تحتاج بالضرورة إلى عضوية كاملة حتى تحقق جزءًا مهما من أهدافها؛ إذ إن المشاركة في الملفات الفنية والتنموية يمكن أن تتيح لها فرصًا للتأثير في تحديد الأولويات، وبناء شبكات من المصالح، وتعزيز حضورها في النقاشات الإقليمية، وربط مؤسسات دول المحيط الهادي بالخبرات والشركات والبرامج الإسرائيلية. ومن ناحية أخرى، فإن اعتماد المنتدى آلية جديدة للشراكة يعكس محاولة من دوله إعادة تنظيم علاقاتها بالقوى الخارجية، في ظل إدراكها أن الانفتاح على الشركاء الدوليين قد يوفر موارد وخبرات ضرورية، لكنه قد يفتح أيضًا الباب أمام التنافس الخارجي والتدخل في تحديد اتجاهات المنطقة.

وعليه، فإن حصول إسرائيل على صفة الشريك القطاعي يمثل مكسبًا دبلوماسيًا ومؤسسيًا حقيقيًا، لكنه لا ينبغي تضخيمه باعتباره اختراقًا يمنحها سلطة على قرارات المنتدى أو يضعها في مرتبة القوى الكبرى داخله.

الأهمية الجيوسياسية للمحيط الهادي في الحسابات الإسرائيلية

لا تنبع أهمية المحيط الهادي من حجم دوله أو قدراتها الاقتصادية والعسكرية منفردة، وإنما من موقعه في قلب التحولات الجارية في النظام الدولي. فقد أصبح هذا المجال الجغرافي إحدى أبرز ساحات التنافس بين القوى الكبرى، خصوصًا الولايات المتحدة والصين، فضلًا عن أستراليا واليابان وفرنسا وبريطانيا والهند. وتتجاوز أهمية المنطقة حدود المنافسة الدبلوماسية إلى مجموعة من الاعتبارات الاستراتيجية:

أ- الموقع البحري والتحكم في المجال الجغرافي

يمثل المحيط الهادي مساحة بحرية هائلة تتقاطع فيها خطوط الملاحة والتجارة والاتصالات البحرية، كما يضم عددًا من الجزر والمواقع التي تكتسب أهمية في الحسابات العسكرية والأمنية للقوى الدولية. وتنبع قيمة الدول الجزرية من امتداد مناطقها الاقتصادية الخالصة، التي قد تكون أوسع بكثير من مساحاتها البرية، وما تحتويه من موارد بحرية وثروات سمكية واحتياطيات محتملة من المعادن والطاقة. ومن ثم،

فإن بناء علاقات مع هذه الدول يتيح لإسرائيل توسيع نطاق حضورها الدبلوماسي في منطقة تتزايد أهميتها في أمن الملاحة والتجارة الدولية.

ب- التنافس الأمريكي الصيني

تمثل دول المحيط الهادي مجالًا مهمًا للتنافس بين واشنطن وبكين على النفوذ السياسي والاقتصادي والأمني. فالصين تسعى إلى توسيع حضورها من خلال الاستثمارات والقروض والبنية التحتية والتعاون الأمني، بينما تعمل الولايات المتحدة على تعزيز علاقاتها التقليدية بالمنطقة، وإعادة تنشيط حضورها الدبلوماسي والعسكري، بالتعاون مع أستراليا ونيوزيلندا واليابان. وفي هذا السياق، يمكن قراءة التحرك الإسرائيلي باعتباره محاولة للتموضع داخل شبكة العلاقات الغربية والأمريكية في منطقة تتعرض لإعادة تشكيل جيوسياسي. لكن ينبغي عدم افتراض أن انضمام إسرائيل يمثل بالضرورة جزءًا من خطة أمريكية مباشرة لمواجهة الصين؛ فالمتاح من المعلومات لا يثبت وجود تنسيق أمريكي إسرائيلي محدد بهذا الشأن. والأدق أن المصالح الإسرائيلية والأمريكية تتقاطع في أهمية الحفاظ على علاقات وثيقة مع دول المنطقة، وإن اختلفت أولويات كل طرف وأدواته.

جـ- الأهمية الدبلوماسية للدول الصغيرة

تتمتع الدول الجزرية في المحيط الهادي بمكانة تتجاوز قدراتها المادية، نظرًا إلى تمثيلها في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، وامتلاكها حق التصويت المستقل في الجمعية العامة، فضلًا عن مشاركتها في المفاوضات المتعلقة بالمناخ والبيئة والحوكمة الدولية. وهنا تكمن إحدى أهم نقاط الجذب بالنسبة لإسرائيل، فالدولة الصغيرة التي لا تمتلك قوة عسكرية أو اقتصادية كبيرة تستطيع، من خلال تصويتها في الجمعية العامة للأمم المتحدة، أن تسهم في تشكيل نتائج القرارات الدولية، وأن تمنح إسرائيل دعمًا دبلوماسيًا تحتاج إليه في مواجهة الانتقادات الدولية. ومن ثم، فإن استراتيجية إسرائيل في المحيط الهادي لا تقوم على حجم العائد الاقتصادي المباشر من هذه الدول، وإنما على حسابات العائد السياسي المتراكم، أي تحويل العلاقات الثنائية والمساعدات الفنية إلى شبكة من المواقف الدبلوماسية التي يمكن توظيفها عند الضرورة.

د- الموارد الطبيعية والاقتصاد الأزرق

تمتلك منطقة المحيط الهادي أهمية متزايدة في الاقتصاد الأزرق، ما يشمل الثروات السمكية والموارد البحرية والممرات التجارية، فضلًا عن الاهتمام الدولي بالمعادن الموجودة في قاع المحيط. وتسعى القوى الكبرى إلى تأمين حضورها في هذه المجالات، سواء من خلال الاستثمارات أو الاتفاقيات أو الشراكات البحثية والتكنولوجية. ومن المرجح أن تسعى إسرائيل إلى الاستفادة من هذه البيئة عبر التعاون في التكنولوجيا البحرية، وتحلية المياه، والاستشعار عن بُعد، وإدارة الموارد، والحلول الرقمية، وهي مجالات يمكن أن تفتح أمام الشركات والمؤسسات الإسرائيلية فرصًا اقتصادية تتجاوز المساعدات التنموية التقليدية.

الدبلوماسية التنموية الإسرائيلية.. من المساعدات الإنسانية إلى الاستثمار السياسي

تعد الدبلوماسية التنموية أحد أهم الأدوات التي تعتمد عليها إسرائيل في بناء علاقاتها مع الدول النامية، خصوصًا تلك التي لا تمثل أسواقًا اقتصادية كبيرة، لكنها تتمتع بقيمة سياسية ودبلوماسية في المؤسسات الدولية. وتتجسد هذه السياسة في عمل "הסוכנות הישראלית לשיתוף פעולה בין־לאומי ולפיתוח الوكالة الإسرائيلية للتعاون الدولي والتنمية" المعروفة اختصارا بالعبرية "משי״ב للمسمى القديم للوكالة قبل ان يتغير "מרכז לשיתוף פעולה בינלאומי مركز التعاون الدولي"، التي تأسست عام ١٩٥٨م، وتقدم برامج للتدريب ونقل الخبرات والتعاون الفني في مجالات الزراعة والصحة وإدارة المياه والطاقة والتنمية الريفية.

وتقوم الفكرة الأساسية لهذه السياسة على تقديم إسرائيل باعتبارها دولة قادرة على تحويل محدودية الموارد إلى فرص للتنمية، مستندة إلى خبراتها في الزراعة بالمناطق الجافة، وتقنيات الري، وإعادة استخدام المياه، والتحلية، والابتكار التكنولوجي. غير أن القراءة الاستراتيجية لهذه المساعدات تقتضي تجاوز مضمونها الفني المعلن إلى تحليل وظائفها السياسية والدبلوماسية.

أ- بناء الاعتماد المؤسسي طويل الأمد.

عندما تتعاون المؤسسات الحكومية في دولة جزرية مع مؤسسات إسرائيلية في إدارة المياه أو الزراعة أو الصحة، فإن العلاقة لا تظل محصورة في تقديم المساعدات، وإنما تتطور إلى شبكات من الاتصالات والتدريب وتبادل الخبرات، وقد تمتد إلى شراء المعدات والتكنولوجيا وتوقيع الاتفاقيات التجارية. وهذا يخلق مصالح متبادلة يصعب تفكيكها بمجرد حدوث خلاف سياسي عابر.

ب- تحويل التكنولوجيا إلى رأسمال دبلوماسي.

تدرك إسرائيل أن امتلاكها خبرات متقدمة في بعض المجالات يمنحها فرصة لتقديم نفسها كشريك ضروري في معالجة تحديات تواجه الدول الجزرية، ولا سيما ندرة المياه العذبة وملوحة الأراضي وتراجع الإنتاج الزراعي. ومن خلال هذا الدور، تحاول تل أبيب الانتقال من صورة الدولة المرتبطة بالصراع والاحتلال والحروب إلى صورة الدولة المنتجة للحلول التكنولوجية والتنموية.

جـ- بناء النخب والعلاقات المؤسسية.

لا تقتصر المساعدات على المشروعات المادية، بل تشمل تدريب الكوادر الحكومية والفنية، وتنظيم البرامج التعليمية والتدريبية، وتبادل الزيارات والخبرات. وتكتسب هذه الأنشطة أهميتها من قدرتها على إنشاء علاقات مباشرة مع المسؤولين وصناع السياسات والخبراء، ما يخلق دوائر من التواصل قد يكون لها تأثير في المواقف الرسمية مستقبلًا.

د- تحقيق المقابل السياسي غير المباشر.

لا يشترط أن تنص اتفاقيات المساعدات على التزام الدول المستفيدة بالتصويت لصالح إسرائيل، لكن تراكم المصالح والعلاقات قد يهيئ بيئة سياسية أكثر تقبلًا للمواقف الإسرائيلية، أو أقل استعدادًا للانضمام إلى المبادرات الدولية المناهضة لها.

وبهذا المعنى، لا ينبغي اختزال المساعدات الإسرائيلية في كونها عملية شراء مباشرة للأصوات، وإنما فهمها باعتبارها استثمارًا طويل الأجل في بناء علاقات النفوذ والتأثير.

توظيف العلاقات الدبلوماسية وملف القدس.. بناء كتلة سياسية مساندة لإسرائيل

يمثل افتتاح السفارات في القدس أحد أبرز المؤشرات على نجاح إسرائيل في تحويل علاقاتها مع بعض دول المحيط الهادي إلى مواقف سياسية تتجاوز حدود التعاون الاقتصادي والفني. فقد شهدت السنوات الأخيرة تطورًا ملحوظًا في علاقات إسرائيل بكل من فيجي وبابوا غينيا الجديدة وناورو، التي افتتحت سفارات لها في القدس، ما يمنح إسرائيل مكسبًا سياسيًا ورمزيًا مهمًا في ملف المدينة، الذي يمثل إحدى أكثر القضايا حساسية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

وتكمن أهمية هذه السفارات في أنها لا تقتصر على توفير قنوات اتصال دبلوماسية، وإنما تعكس تبني الدول المعنية مواقف تتعارض مع الإجماع الدولي الواسع بشأن الوضع القانوني للقدس الشرقية، وضرورة تسوية وضع المدينة من خلال المفاوضات، وفق قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ويمكن تحديد الأبعاد الاستراتيجية لهذا التوجه في أربعة مستويات:

١-**كسر العزلة الدبلوماسية حول القدس:** تسعى إسرائيل إلى تشجيع دول أخرى على نقل سفاراتها إلى القدس، ما يخلق تدريجيًا سوابق سياسية ودبلوماسية يمكن الاستناد إليها في محاولة تكريس الاعتراف بالمدينة عاصمة موحدة لإسرائيل.

٢-**إنتاج رمزية سياسية مضادة:** تستخدم إسرائيل هذه المواقف لإظهار أن الاعتراف بسياستها بشأن القدس ليس محصورًا في الولايات المتحدة أو بعض حلفائها التقليديين، وإنما يمتد إلى دول تقع في مناطق جغرافية بعيدة عن الشرق الأوسط.

٣-**بناء شبكات من الدعم المتبادل:** يمكن أن تسهم السفارات والعلاقات الرسمية في تعزيز التنسيق السياسي والتعاون الاقتصادي والتكنولوجي، ما يجعل المواقف الدبلوماسية جزءًا من شبكة أوسع للمصالح.

٤-**توظيف الاعتراف بالقدس في المنافسة الدولية:** يمثل موقف هذه الدول ورقة يمكن لإسرائيل استخدامها في مواجهة التحركات الفلسطينية والعربية والإسلامية الرامية إلى الحفاظ على الوضع القانوني للقدس، ومنع فرض الأمر الواقع الإسرائيلي عليها.

غير أن هذه السياسة تواجه حدودًا مهمة؛ فالاعتراف الثنائي بالقدس عاصمة لإسرائيل لا يغير الوضع القانوني للأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا ينشئ شرعية دولية للضم أو السيادة الإسرائيلية على القدس الشرقية. ومن ثم، فإن القيمة الإسرائيلية لهذه السفارات سياسية ورمزية بالأساس، وليست تحولًا في القواعد القانونية الدولية المنظمة للقضية الفلسطينية.

التصويت في الأمم المتحدة.. القيمة الحقيقية للدول الجزرية في الحسابات الإسرائيلية

ربما يمثل بعد التصويت أحد أهم الدوافع وراء الاهتمام الإسرائيلي المتزايد بدول المحيط الهادي؛ فهذه الدول، رغم محدودية إمكاناتها المادية، تمتلك وزنًا قانونيًا متساويًا مع الدول الكبرى في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتزداد أهمية هذا الوزن عندما يتعلق الأمر بالقرارات المرتبطة بالقضية الفلسطينية، وحقوق الإنسان، والاستيطان، والاحتلال، والقدس، ووقف إطلاق النار، والاعتراف بالدولة الفلسطينية.

وتقدم أنماط التصويت السابقة دليلًا على وجود مجموعة من دول المحيط الهادي التي اتخذت مواقف مؤيدة لإسرائيل أو معارضة لقرارات تنتقد سياساتها. فعلى سبيل المثال، في تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٨ سبتمبر ٢٠٢٤م على القرار المتعلق بإنهاء الوجود الإسرائيلي غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال اثني عشر شهرًا، صوتت ضد القرار كل من فيجي وميكرونيزيا وناورو وبالاو وبابوا غينيا الجديدة وتونجا وتوفالو، إلى جانب الولايات المتحدة وإسرائيل، بينما أيدته ١٢٤ دولة وامتنعت ٤٣ دولة عن التصويت.

وتكشف هذه النتيجة عن وجود كتلة تصويتية من دول المحيط الهادي تتخذ مواقف متقاربة مع إسرائيل في بعض القضايا الفلسطينية، وإن لم تكن هذه المواقف متطابقة بصورة دائمة في جميع القرارات.

كما أن تصويت الدول لا ينبغي التعامل معه باعتباره كتلة جامدة؛ إذ تتغير المواقف من قرار إلى آخر، وتوجد دول جزرية اتخذت مواقف مؤيدة للحقوق الفلسطينية أو امتنعت عن التصويت، وهو ما يعكس تعدد حساباتها السياسية والخارجية.

لماذا يمثل هذا التصويت أهمية خاصة لإسرائيل؟

يمكن تفسير ذلك من خلال عدة اعتبارات:

-**تقليص عدد الأصوات المعارضة:** تسعى إسرائيل إلى الحد من اتساع الكتل المؤيدة للقرارات التي تدين الاحتلال أو تطالب بإنهائه أو تعترف بالحقوق الوطنية الفلسطينية.

-**تعزيز الأصوات المؤيدة:** وجود دول مستعدة للتصويت لصالح المواقف الإسرائيلية يمنحها دعمًا يتجاوز حجمها السياسي الفعلي.

-**زيادة الامتناع عن التصويت:** قد يكون تحويل دولة من التصويت ضد إسرائيل إلى الامتناع عن التصويت مكسبًا تكتيكيًا في بعض المعارك الدبلوماسية.

-**التأثير في المناخ السياسي الدولي:** لا تتعلق المسألة بالتصويت النهائي فقط، وإنما بخلق انطباع بأن إسرائيل لا تواجه إجماعًا دوليًا مطلقًا ضد سياساتها.

وهنا تظهر مفارقة استراتيجية مهمة؛ فالدول التي تتمتع بموقع حساس في مفاوضات المناخ، وتطالب العالم بالاعتراف بحقوقها في مواجهة التهديدات الوجودية الناجمة عن التغير المناخي، قد تتخذ في بعض الأحيان مواقف لا تنسجم مع مبدأ حق الشعوب الأخرى في تقرير المصير، كما ظهر في بعض التصويتات المتعلقة بفلسطين. ولا يعني ذلك أن مواقفها من القضايا المختلفة متطابقة أو أن لها دوافع واحدة، لكنه يطرح تساؤلًا بشأن مدى اتساق الخطاب السياسي حول حقوق الشعوب وسيادتها مع المواقف العملية في المؤسسات الدولية.

أسباب دعم بعض دول المحيط الهادي إسرائيل: تفكيك دوافع التأييد

لا يمكن تفسير التأييد الذي تحظى به إسرائيل لدى بعض دول المحيط الهادي باعتباره نتاجًا لعامل واحد، أو اختزاله في المساعدات الاقتصادية وحدها؛ إذ تتداخل فيه اعتبارات تاريخية ودينية وسياسية وأمنية واقتصادية.

أ- العامل الديني والتأثير الإنجيلي

يمثل العامل الديني أحد العناصر المهمة في تفسير المواقف المؤيدة لإسرائيل لدى بعض المجتمعات في منطقة المحيط الهادي، حيث تتمتع المسيحية بمكانة اجتماعية وثقافية واسعة في عدد من الدول. وتوجد في بعض هذه المجتمعات تيارات إنجيلية وبروتستانتية تتبنى تصورات دينية مؤيدة لإسرائيل، وترتبط لديها الدولة الإسرائيلية بتفسيرات دينية وتوراتية تتجاوز الاعتبارات السياسية المباشرة. ويؤدي هذا العامل إلى تكوين بيئة اجتماعية قد تكون أكثر تقبلًا للمواقف الإسرائيلية، خصوصًا عندما تتداخل الاعتبارات الدينية مع الخطاب السياسي للحكومات. ومع ذلك، لا يصح تعميم هذا التفسير على جميع دول المحيط الهادي، أو افتراض أن جميع المسيحيين في المنطقة يتبنون الموقف نفسه؛ فالمجتمعات المسيحية نفسها متنوعة، كما أن بعض الكنائس والتيارات الدينية تتخذ مواقف نقدية من الاحتلال الإسرائيلي وسياساته تجاه الفلسطينيين.

ب- المساعدات التنموية والاعتماد على الدعم الخارجي

تواجه العديد من الدول الجزرية قيودًا اقتصادية وهيكلية، ترتبط بصغر حجم أسواقها، ومحدودية مواردها الطبيعية، وارتفاع تكلفة النقل والطاقة، وتأثرها بالكوارث المناخية. ومن ثم، تصبح المساعدات الخارجية والتعاون الفني والاستثمارات الدولية عناصر مهمة في سياساتها التنموية. وتستفيد إسرائيل من هذه البيئة من خلال تقديم برامج محددة في مجالات الزراعة والمياه والصحة والتدريب، ما يسمح لها بتكوين علاقات مؤسسية مع الحكومات المحلية.

جـ العلاقة مع الولايات المتحدة والقوى الغربية

تتمتع بعض دول المنطقة بعلاقات تاريخية وأمنية وثيقة مع الولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا، كما ترتبط بعض الدول باتفاقيات خاصة مع واشنطن في المجال الأمني والدفاعي. وقد تؤثر هذه البيئة في تصورات النخب الحاكمة بشأن التحالفات الدولية، وفي استعدادها لتبني مواقف قريبة من مواقف القوى الغربية، ومنها المواقف المتعلقة بإسرائيل. لكن ينبغي التمييز بين التأثر بالبيئة الاستراتيجية الغربية وبين وجود توجيه مباشر من واشنطن للتصويت لصالح إسرائيل؛ فلكل دولة حساباتها ومصالحها الخاصة.

د- الحسابات السياسية للنخب الحاكمة

قد تنظر بعض الحكومات إلى تطوير العلاقات مع إسرائيل باعتباره فرصة للحصول على دعم تقني واقتصادي، وتعزيز حضورها الدولي، وتنويع شركائها الخارجيين. كما يمكن أن تؤدي العلاقات الشخصية بين القيادات السياسية إلى تسريع التقارب الدبلوماسي، وفتح المجال أمام قرارات رمزية، مثل افتتاح السفارات وتبادل الزيارات.

هـ محدودية التأثير العربي والفلسطيني

لا يمكن تجاهل أن ضعف الحضور العربي والفلسطيني المؤسسي في منطقة المحيط الهادي قد أتاح لإسرائيل مجالًا أوسع للتحرك. ففي الوقت الذي استثمرت فيه تل أبيب في العلاقات الثنائية وبرامج التدريب والمساعدات والزيارات الدبلوماسية، لم تتمكن الدول العربية من بناء منظومة إقليمية مستدامة للتعاون مع هذه الدول، أو تقديم بدائل مؤسسية تنافس الحضور الإسرائيلي.

وبالتالي، فإن جزءًا من النجاح الإسرائيلي لا يرتبط بالضرورة بامتلاك أدوات استثنائية، بقدر ما يرتبط أيضًا بغياب منافس عربي منظم يمتلك رؤية بعيدة المدى تجاه المنطقة.

إسرائيل والصين والولايات المتحدة.. حدود المناورة في بيئة التنافس الجيوسياسي

يكتسب انضمام إسرائيل إلى منتدى جزر المحيط الهادي أهمية إضافية بالنظر إلى طبيعة العلاقات الدولية داخل المنطقة، حيث تتنافس القوى الكبرى على بناء النفوذ وتوسيع الشراكات. ولا ينبغي النظر إلى

إسرائيل باعتبارها قوة مستقلة تنافس الولايات المتحدة والصين على المستوى نفسه، وإنما باعتبارها طرفًا يسعى إلى توظيف علاقاته مع القوى الغربية، وشبكات التعاون التكنولوجي والدبلوماسي، لتحقيق حضور إضافي في منطقة ذات أهمية استراتيجية متزايدة.

على المستوى الأمريكي: يمكن أن تستفيد إسرائيل من تقاطع مصالحها مع واشنطن في الحفاظ على علاقات وثيقة مع دول المحيط الهادي، خصوصًا في ظل المنافسة مع الصين. كما أن وجودها في شبكات التعاون الإقليمي يعزز صورتها باعتبارها شريكًا تكنولوجيًا وسياسيًا للدول الغربية.

على المستوى الصيني: تضع الخطوة الإسرائيلية تل أبيب داخل بيئة جيوسياسية تتسم بحساسية متزايدة تجاه النفوذ الصيني، لكن لا يوجد ما يثبت أن الانضمام يستهدف مواجهة بكين مباشرة. وقد تجد إسرائيل نفسها مضطرة إلى مراعاة توازنات دول المنطقة، التي لا ترغب جميعها في الانحياز الحصري إلى أي من القوتين.

على المستوى الأسترالي والنيوزيلندي: تمثل الدولتان قوتين إقليميتين أساسيتين في بنية الأمن والاقتصاد والعلاقات الخارجية للمحيط الهادي. ومن ثم، فإن مواقفهما من الشراكات الخارجية والسياسات الإسرائيلية قد تؤثر في طبيعة الحضور الإسرائيلي مستقبلًا.

وتبرز هنا نقطة مهمة؛ فقد أشار رئيس بالاو، سورانجل ويبس جونيور، خلال اجتماعات المنتدى إلى أن الشركاء مرحب بهم، لكنهم لا يحددون الوجهة التي تختارها دول المحيط الهادي لنفسها. وتعكس هذه الرسالة حساسية الدول الأعضاء تجاه محاولات القوى الخارجية التأثير في القرار الإقليمي. وهذا يعني أن إسرائيل، رغم نجاحها في الحصول على صفة الشريك، ستظل مطالبة بالتعامل مع منتدى يمتلك مؤسسات وأولويات مستقلة، ولا يمكن افتراض أن علاقاتها مع بعض الحكومات تمنحها نفوذًا مطلقًا على توجهاته.

الأبعاد الأمنية والاستراتيجية.. هل يتجاوز الحضور الإسرائيلي المجال التنموي؟

على الرغم من أن إعلان انضمام إسرائيل ركز على المجالات التنموية والفنية، فإن قراءة التحرك في سياقه الجيوسياسي تقتضي عدم استبعاد إمكانية تطور العلاقات مستقبلًا إلى مجالات أخرى، وإن كان ذلك لا يعني أن هناك حاليًا اتفاقًا أمنيًا أو عسكريًا مرتبطًا بهذه الشراكة.

ويمكن تحديد بعض المجالات التي قد تكتسب أهمية استراتيجية مستقبلًا:

أ- الأمن السيبراني والتكنولوجيا الرقمية

تتمتع إسرائيل بقدرات متقدمة في بعض مجالات الأمن السيبراني والتكنولوجيا الرقمية، ويمكن أن يشكل التعاون في حماية البنية التحتية والاتصالات الحكومية وإدارة البيانات مجالًا محتملًا لتوسيع علاقاتها مع الدول الجزرية. وتزداد أهمية هذا المجال مع اعتماد هذه الدول المتنامي على البنية التحتية الرقمية، وما يرتبط بذلك من تحديات أمنية ومخاطر الاختراقات والهجمات السيبرانية.

ب- الأمن البحري ومراقبة الحدود

تمثل حماية المناطق البحرية ومكافحة الصيد غير القانوني والتهريب ومراقبة الحدود البحرية تحديات مهمة لدول المحيط الهادي. ويمكن أن تفتح هذه الملفات مستقبلًا المجال أمام التعاون في تقنيات المراقبة والاستشعار عن بُعد وتحليل البيانات البحرية، وهي مجالات يمكن أن تستفيد فيها إسرائيل من خبراتها التقنية. لكن لا توجد في الإعلان المتعلق بالشراكة مؤشرات تثبت إدراج التعاون العسكري أو الأمني ضمن بنودها المعتمدة.

جـ- التكنولوجيا مزدوجة الاستخدام

تتداخل بعض التقنيات المدنية مع تطبيقات أمنية وعسكرية، خصوصًا في مجالات الاتصالات والاستشعار والمراقبة والطائرات غير المأهولة والذكاء الاصطناعي. ومن ثم، فإن تطور التعاون التكنولوجي قد يثير مستقبلًا أسئلة تتعلق بطبيعة الاستخدامات النهائية للتكنولوجيا المنقولة، ومدى خضوعها للرقابة والضوابط الوطنية والإقليمية.

د- بناء شبكات التأثير المؤسسي

قد يكون هذا البعد أكثر أهمية من أي تعاون أمني مباشر؛ إذ إن العلاقات طويلة الأمد مع المؤسسات الحكومية والجامعات ومراكز التدريب والهيئات الفنية تخلق حضورًا مؤسسيًا يصعب قياسه من خلال عدد الاتفاقيات وحدها. وبمرور الوقت، يمكن أن يتحول هذا الحضور إلى مصدر تأثير في النقاشات السياسية والاقتصادية، وإلى وسيلة لتعزيز العلاقات مع النخب وصناع القرار.

المفارقة المناخية.. إسرائيل تقدم خبراتها لدول تواجه تهديدات وجودية

يمثل ملف التغير المناخي أحد أهم المداخل التي تسعى إسرائيل إلى توظيفها في علاقتها بدول المحيط الهادي، لكنه في الوقت نفسه يكشف عن مفارقة استراتيجية تستحق التوقف عندها، فالدول الجزرية الصغيرة تواجه تهديدات وجودية تتعلق بارتفاع مستوى سطح البحر، وتآكل السواحل، وتراجع الأراضي الصالحة للزراعة، وتملح مصادر المياه العذبة، وتزايد مخاطر الأعاصير والكوارث الطبيعية.

وبالنسبة إلى بعض هذه الدول، لا يتعلق التغير المناخي بمجرد تراجع مؤشرات النمو الاقتصادي، وإنما باستمرار وجود المجتمعات نفسها، وإمكانية المحافظة على أراضيها وسيادتها ومواردها. وفي المقابل، تقدم إسرائيل نفسها باعتبارها دولة تمتلك خبرات في تحلية المياه، وإعادة تدوير المياه، والزراعة في البيئات الجافة، والتكنولوجيا الزراعية، وإدارة الموارد المحدودة. وهذا يمنحها فرصة لبناء صورة إيجابية قائمة على تقديم الحلول العملية، بدلًا من الانخراط المباشر في الخلافات السياسية.

لكن المفارقة تكمن في أن دول المحيط الهادي تدافع عن مبادئ العدالة المناخية، وتحميل الدول الأكثر إسهامًا في الانبعاثات مسؤولية أكبر عن معالجة آثار التغير المناخي، كما تؤكد حق الشعوب في تقرير مصيرها وحماية أراضيها. وهنا يمكن بناء مقاربة تحليلية تربط بين معاناة الشعوب الجزرية من تهديدات فقدان الأرض والسيادة، ومعاناة الشعب الفلسطيني من الاحتلال والاستيطان والتهجير والحرمان من تقرير المصير. ولا يعني ذلك التطابق بين الحالتين؛ فلكل منهما سياقه القانوني والتاريخي والسياسي المختلف، لكنه يطرح سؤالًا بشأن اتساق المواقف الدولية من حقوق الشعوب في الأرض والسيادة والاستقلال.

ومن المنظور الفلسطيني، تبرز أهمية مخاطبة هذه الدول من مدخل المبادئ المشتركة، وليس الاكتفاء بمطالبتها بتغيير مواقفها السياسية؛ فالتضامن القائم على احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها ينبغي أن يكون متسقًا في جميع الحالات.

التداعيات على القضية الفلسطينية.. توسيع ساحة المواجهة الدبلوماسية

يضيف الانضمام الإسرائيلي إلى منتدى جزر المحيط الهادي بعدًا جغرافيًا جديدًا إلى التنافس الدبلوماسي حول القضية الفلسطينية، فالصراع لم يعد محصورًا في مواقف الدول العربية والإسلامية أو القوى الغربية الكبرى، وإنما أصبح يتضمن مناطق بعيدة جغرافيًا، لكنها تمتلك وزنًا تصويتيًا ومؤسسيًا داخل الأمم المتحدة والمنظمات متعددة الأطراف.

ويمكن تحديد التداعيات المحتملة على القضية الفلسطينية في خمسة مستويات:

١-**إضعاف محاولات بناء الإجماع الدولي:** كلما تمكنت إسرائيل من الحفاظ على مجموعة من الدول المؤيدة لها، أو دفع بعض الدول إلى الامتناع عن التصويت، ازدادت قدرتها على تقليص الزخم الدبلوماسي للقرارات المتعلقة بالاحتلال والحقوق الفلسطينية.

٢-**تعزيز الرواية الإسرائيلية دوليًا:** تسعى إسرائيل إلى تقديم نفسها دولة طبيعية ذات علاقات عالمية واسعة، وشريكًا في التنمية والابتكار ومواجهة التحديات الإنسانية. ويساعدها ذلك في محاولة فصل صورتها الدولية عن ممارساتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٣-**منافسة الدبلوماسية الفلسطينية:** يؤدي التوسع الإسرائيلي إلى زيادة الحاجة إلى تطوير أدوات الدبلوماسية الفلسطينية، والانتقال من الاعتماد على المواقف السياسية العامة إلى بناء علاقات مؤسسية واقتصادية وثقافية وتعليمية مستدامة.

٤-استغلال التفاوت في القدرات الدبلوماسية: تمتلك إسرائيل بعثات ومؤسسات متخصصة وشبكات علاقات وخبرات تراكمية في التعاون الدولي. وفي المقابل، تواجه الدبلوماسية الفلسطينية قيودًا سياسية ومالية ومؤسسية تحد من قدرتها على الوصول المنتظم إلى بعض المناطق البعيدة.

٥-توسيع نطاق المعركة على الشرعية الدولية: أحد أهم أهداف التحرك الإسرائيلي هو التأثير في الطريقة التي تنظر بها الدول إلى الصراع، بحيث لا تظل القضية الفلسطينية محورًا دائمًا لتقييم السياسات الإسرائيلية، وإنما تصبح قضية ضمن مجموعة واسعة من الملفات التي يمكن التعاون فيها مع تل أبيب.

وهنا ينبغي التأكيد على أن نجاح إسرائيل في بناء علاقات دبلوماسية مع دول بعيدة لا يعني نجاحها في معالجة أسباب الصراع، ولا يمنحها شرعية قانونية للاحتلال أو الاستيطان. بل إن اتساع العلاقات الدولية قد يتزامن مع استمرار التآكل في شرعيتها لدى قطاعات من الرأي العام العالمي، وهو ما يكشف عن الفارق بين الحضور الدبلوماسي الرسمي والقبول السياسي والأخلاقي.

التداعيات على الأمن القومي المصري والمصالح العربية

على الرغم من البعد الجغرافي بين مصر ودول المحيط الهادي، فإن التحرك الإسرائيلي يكتسب أهمية بالنسبة إلى الأمن القومي المصري والعربي، ليس بسبب وجود تهديد مباشر ناجم عن الشراكة الجديدة، وإنما بسبب دلالاته المتعلقة بتوسيع نطاق الحركة الاستراتيجية الإسرائيلية، وتوظيف العلاقات الدولية في خدمة المصالح السياسية والأمنية. ويمكن تناول هذه التداعيات عبر المحاور التالية:

أ- اتساع المجال الجغرافي للحركة الإسرائيلية

تسعى إسرائيل إلى بناء علاقات متعددة المستويات في مناطق جغرافية بعيدة عن نطاقها الإقليمي المباشر، وهو ما يعكس توجهًا نحو تنويع دوائر النفوذ وعدم حصر السياسة الخارجية في محيط الشرق الأوسط. وتكمن أهمية ذلك بالنسبة لمصر في ضرورة متابعة التحركات الإسرائيلية خارج الإقليم، وعدم الاقتصار على تحليل علاقاتها مع الولايات المتحدة وأوروبا والدول العربية والأفريقية.

فإسرائيل التي تعمل على توسيع حضورها في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادي، تسعى إلى بناء شبكة عالمية من الشراكات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية.

٢- المنافسة على التصويت في المؤسسات الدولية

تمثل دول المحيط الهادي كتلة تصويتية يمكن أن يكون لها تأثير في القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، والقدس، والاحتلال، وحقوق الإنسان. ومن ثم، فإن التحرك الإسرائيلي قد يؤثر بصورة غير مباشرة في قدرة مصر والدول العربية على حشد التأييد الدولي للمواقف المتعلقة بفلسطين.

وتزداد أهمية هذا الملف بالنسبة إلى الدبلوماسية المصرية، بالنظر إلى دور مصر في دعم الحقوق الفلسطينية، والتحرك من أجل وقف الحروب والتوصل إلى تسويات سياسية، والدفاع عن حل الدولتين.

٣- التنافس على الموارد والممرات البحرية

يمثل المحيط الهادي أحد المجالات البحرية المهمة في التجارة العالمية، كما أن التنافس الدولي فيه يرتبط بأمن الممرات البحرية والموارد الطبيعية والاقتصاد الأزرق. ورغم عدم وجود ارتباط مباشر بين انضمام إسرائيل إلى المنتدى وبين أمن قناة السويس أو البحر الأحمر، فإن التحولات في التوازنات البحرية الدولية تستدعي متابعة مصرية وعربية مستمرة، بالنظر إلى الترابط بين الممرات التجارية العالمية، وأهمية المحيط الهندي والبحر الأحمر وقناة السويس في حركة التجارة الدولية.

٤- الدبلوماسية التنموية بوصفها أداة للمنافسة

تقدم التجربة الإسرائيلية درسًا مهمًا؛ إذ لم تكتف تل أبيب بالعلاقات السياسية، وإنما بنت حضورها من خلال برامج التدريب ونقل التكنولوجيا والمساعدات الفنية. وتمتلك مصر مقومات مهمة لتطوير نموذج مماثل، مستندة إلى خبراتها في الزراعة والمياه والري والصحة والتعليم والطاقة والبنية التحتية، فضلًا عن خبرتها في التعامل مع التحديات التنموية في البيئات محدودة الموارد. ويمكن توظيف هذه القدرات في بناء

علاقات طويلة الأمد مع الدول الجزرية، ما يحقق مصالح اقتصادية وتنموية، ويعزز الحضور الدبلوماسي المصري.

٥- ضرورة عدم ترك الفراغ الدبلوماسي

تكشف الخطوة الإسرائيلية أن المناطق البعيدة جغرافيًا ليست بالضرورة بعيدة عن حسابات الأمن القومي والمصالح العربية. ومن ثم، ينبغي أن تتعامل مصر والدول العربية مع المحيط الهادي باعتباره مجالًا يستحق الاهتمام المؤسسي، وليس مجرد منطقة هامشية في السياسة الخارجية.

ولا يعني ذلك الدخول في منافسة صفرية مع إسرائيل، وإنما بناء علاقات قائمة على المصالح المتبادلة، واحترام السيادة الوطنية، وعدم توظيف المساعدات التنموية لفرض مواقف سياسية.

تقييم المكاسب الإسرائيلية وحدودها الاستراتيجية

يمكن تقييم الخطوة الإسرائيلية من خلال التمييز بين المكاسب المباشرة، والمكاسب المحتملة، والقيود التي قد تحد من قدرتها على تحويل الشراكة إلى نفوذ فعلي.

مجال التقييم	المكسب أو الأثر المحتمل	مستوى الدلالة
الدبلوماسية	توسيع شبكة العلاقات الرسمية	مرتفع
المؤسسات الإقليمية	اكتساب قناة مشاركة قطاعية	مرتفع
التصويت الدولي	تعزيز فرص التأييد أو الامتناع عن التصويت ضد إسرائيل	متوسط إلى مرتفع
الاقتصاد والتكنولوجيا	فتح أسواق ومجالات تعاون جديدة	متوسط
الأمن	إمكانات تعاون تقني مستقبلي	غير محسوم
مواجهة العزلة	تحسين الحضور الدبلوماسي والصورة الرسمية	متوسط
المنافسة مع الصين	حضور إضافي في منطقة استراتيجية	محدود وغير مباشر

المكاسب قصيرة المدى

يمكن تحديد عدة مكاسب قصيرة المدي، منها تحقيق انتصار دبلوماسي وإعلامي جديد، وإظهار قدرة إسرائيل على توسيع علاقاتها رغم الانتقادات الدولية، وتعزيز العلاقات مع الدول التي افتتحت سفارات في القدس، والحصول على إطار مؤسسي للتعاون مع دول المنتدى، وتوظيف الخطوة في الدعاية السياسية الإسرائيلية باعتبارها دليلًا على استمرار الحضور الدولي.

المكاسب متوسطة المدى

ويمكن تحديد عدة مكاسب متوسطة المدي، منها تطوير برامج تنموية مشتركة، وتوسيع حضور الشركات والمؤسسات التكنولوجية الإسرائيلية، وتعزيز العلاقات مع النخب السياسية والفنية، وبناء قنوات اتصال أكثر انتظامًا مع الحكومات، ومحاولة التأثير في المواقف الدبلوماسية للدول الأعضاء.

المكاسب بعيدة المدى

كما يمكن تحديد عدة مكاسب بعيدة المدي، منها ترسيخ شبكة من المصالح المتبادلة يصعب تفكيكها، وتعزيز النفوذ الإسرائيلي في بعض المؤسسات الدولية، وتوسيع المجال الجغرافي للحضور الإسرائيلي، وبناء صورة دولية أكثر تنوعًا لإسرائيل، لا تقتصر على موقعها في صراعات الشرق الأوسط، وتوظيف الخبرات التكنولوجية في تكوين شراكات طويلة الأمد.

لكن هذه المكاسب ليست مضمونة؛ فالدول الجزرية ليست مجرد أطراف تابعة للقوى الخارجية، وإنما تمتلك أولويات ومصالح خاصة، كما أن الشراكة القطاعية لا تمنح إسرائيل حق التأثير في قرارات المنتدى أو توجيهها.

السيناريوهات الاستشرافية لمستقبل الحضور الإسرائيلي في المحيط الهادي

يمكن تصور أربعة سيناريوهات رئيسية لمستقبل هذه الخطوة، وفقًا لطبيعة استجابة دول المنتدى، ومدى قدرة إسرائيل على تحويل الشراكة المعلنة إلى برامج عملية.

السيناريو الأول.. ترسيخ النفوذ والتوسع التدريجي: السيناريو الأكثر إيجابية لإسرائيل، وسيناريو التوسع المؤسسي والتنموّي. يتمثل في نجاح إسرائيل في تفعيل خطة العمل المشتركة، وتنفيذ مشروعات فعلية في المياه والزراعة والطاقة والتكيف المناخي، ما يعزز حضورها المؤسسي، ويؤدي إلى توسيع دائرة الدول المتعاونة معها. وقد يترتب على ذلك تطوير العلاقات الثنائية، وزيادة فرص التعاون التجاري والتكنولوجي، وتعزيز المواقف الدبلوماسية المؤيدة لإسرائيل في بعض المحافل الدولية.

السيناريو الثاني.. نفوذ قطاعي محدود: السيناريو الأكثر واقعية، سيناريو استمرار التعاون دون اختراق سياسي واسع، وتنجح إسرائيل في تنفيذ عدد من البرامج الفنية، لكنها لا تتمكن من تحويل التعاون التنموي إلى نفوذ سياسي واسع، بسبب استمرار أولويات المنتدى المستقلة، وتعدد الشركاء الدوليين، ومحدودية الموارد المتاحة للتعاون الإسرائيلي. وفي هذه الحالة، تحقق إسرائيل مكاسب دبلوماسية ورمزية، دون أن تتحول إلى قوة مؤثرة في التوجهات الاستراتيجية للمنطقة.

السيناريو الثالث.. تراجع النفوذ بفعل الاعتراضات السياسية: سيناريو القيود المؤسسية والضغوط السياسية، قد تواجه إسرائيل انتقادات من بعض الحكومات والأحزاب والمجتمعات المدنية في المنطقة، بسبب الحرب على غزة والاحتلال والاستيطان، ما يحد من قدرتها على توسيع التعاون، أو يدفع بعض الأطراف إلى المطالبة بمراجعة الشراكة. ويزداد احتمال هذا السيناريو إذا تحولت العلاقات الإسرائيلية إلى موضوع خلاف داخلي في الدول الأعضاء، أو إذا تعارضت بعض الأنشطة مع أولويات المنتدى أو مصالحه.

السيناريو الرابع.. تسييس الشراكة وتحولها إلى ساحة تنافس دولي: سيناريو الاستقطاب الجيوسياسي، قد يؤدي تصاعد التنافس الأمريكي الصيني إلى زيادة الضغوط على دول المحيط الهادي بشأن طبيعة علاقاتها بالشركاء الخارجيين، بما في ذلك إسرائيل. وفي هذه الحالة، قد تجد تل أبيب نفسها مضطرة إلى الموازنة بين علاقاتها الغربية ومصالحها التكنولوجية والاقتصادية، وبين ضرورة احترام استقلالية دول المنطقة وتجنب الانخراط في صراعات لا تمتلك فيها أدوات تأثير حاسمة.

مؤشرات مبكرة لاختبار هذه السيناريوهات

يمكن متابعة مستقبل الحضور الإسرائيلي من خلال مجموعة من المؤشرات العملية، منها صدور خطة العمل المشتركة (PACE Plan) وتحديد مخصصاتها وبرامجها التنفيذية[1]، وعدد المشروعات التي يتم تنفيذها فعليًا في الدول الأعضاء، ومدى مشاركة إسرائيل في الاجتماعات القطاعية والوزارية للمنتدى، واستمرار أو تراجع افتتاح السفارات وتبادل الزيارات الدبلوماسية، ومواقف الدول الجزرية في التصويت على القرارات المتعلقة بفلسطين والقدس، وطبيعة ردود الفعل داخل أستراليا ونيوزيلندا والدول الأعضاء الأخرى، ومدى قبول المجتمعات المحلية للتعاون مع المؤسسات والشركات الإسرائيلية، ونتيجة المراجعة المؤسسية للشراكة بعد عام.

[1] https://www.gov.il/en/pages/israel-joins-the-pacific-islands-forum-as-a-forum-partner-20-oct-2026.

استراتيجية دبلوماسية وتنموية مصرية عربية مضادة

إن أهم درس يمكن استخلاصه من التحرك الإسرائيلي هو أن النفوذ الدولي لا يُبنى بالبيانات السياسية والمواقف المعلنة وحدها، وإنما يتطلب حضورًا مؤسسيًا مستمرًا، واستثمارات تنموية، وبرامج للتعاون الفني، وشبكات من العلاقات مع النخب وصناع القرار.

ومن هنا، يمكن اقتراح مجموعة من المسارات للتحرك المصري والعربي:

-**إطلاق مبادرة مصرية للتعاون مع دول المحيط الهادي:** يمكن لمصر أن تطور مبادرة للتعاون التنموي مع الدول الجزرية، تتضمن برامج لتبادل الخبرات في إدارة المياه والزراعة والري والصحة والطاقة المتجددة والتعليم والتدريب .وتكتسب مصر أهمية خاصة في هذا المجال، بالنظر إلى خبراتها في إدارة الموارد المائية، والتعامل مع البيئات الجافة، وتطوير مشروعات البنية التحتية، فضلًا عن خبراتها المؤسسية في التعاون مع الدول النامية.

-**تفعيل الدور العربي المشترك:** ينبغي ألا تتحرك الدول العربية بصورة منفردة وموسمية، وإنما من خلال آلية تنسيق تجمع بين جامعة الدول العربية والدول ذات الحضور الدبلوماسي والاقتصادي في المحيط الهادي. ويمكن أن تتولى هذه الآلية إعداد برامج سنوية للتعاون، وتحديد الدول ذات الأولوية، وتنسيق الزيارات الرسمية، ومتابعة المواقف داخل الأمم المتحدة.

-**إنشاء برامج للتعاون المناخي:** يمثل التغير المناخي مدخلًا مهمًا لبناء علاقات استراتيجية مع الدول الجزرية، ويمكن لمصر والدول العربية تقديم مبادرات في مجالات حماية السواحل، وإدارة المياه، والطاقة النظيفة، والتكيف مع الكوارث الطبيعية، والتدريب على إدارة المخاطر. وهذا من شأنه أن يجعل الحضور العربي قائمًا على تقديم حلول فعلية لمشكلات هذه الدول، وليس مجرد طلب تأييد سياسي للقضايا العربية.

-**تطوير الدبلوماسية الفلسطينية في منطقة المحيط الهادي:** ينبغي توسيع العلاقات الفلسطينية مع حكومات المنطقة وبرلماناتها وجامعاتها ومؤسساتها المدنية، مع التركيز على المبادئ المشتركة المتعلقة بحق الشعوب في تقرير المصير، ورفض الاحتلال، واحترام القانون الدولي. ومن المهم كذلك الاستفادة من المواقف المتباينة داخل المنطقة، وعدم التعامل معها باعتبارها كتلة واحدة مؤيدة لإسرائيل.

-**بناء شراكات جامعية وثقافية:** يمكن للجامعات ومراكز البحوث المصرية والعربية أن تلعب دورًا مهمًا في بناء جسور التواصل مع المؤسسات الأكاديمية في دول المحيط الهادي، من خلال المنح والتبادل العلمي والمؤتمرات المشتركة والدراسات المتعلقة بالمناخ والتنمية والأمن البحري، فالعلاقات المؤسسية طويلة الأمد لا تقل أهمية عن العلاقات الحكومية، وقد تكون أكثر قدرة على الاستمرار في مواجهة التغيرات السياسية.

-**متابعة التحولات الجيوسياسية للمحيطين الهندي والهادي:** يتعين على المؤسسات البحثية والاستراتيجية المصرية أن توسع نطاق دراساتها ليشمل التنافس الدولي في المحيط الهادي، والعلاقات الإسرائيلية مع الدول الجزرية، وأثر ذلك في التوازنات الدولية والأمن البحري، فالأمن القومي المصري لا ينفصل عن التحولات التي تشهدها الممرات البحرية الدولية، ولا عن طبيعة التنافس بين القوى الكبرى في المناطق المرتبطة بالتجارة والطاقة والاتصالات.

-**عدم اختزال المواجهة في مسألة التصويت:** من الخطأ أن تتحول الاستراتيجية العربية إلى مجرد محاولة لتغيير تصويت بعض الدول في الأمم المتحدة؛ فالمطلوب بناء علاقات قائمة على المصالح المشتركة، وتقديم بدائل تنموية حقيقية، واحترام استقلالية القرار الوطني. وكلما كان التعاون العربي أكثر جدية واستدامة، زادت فرص بناء علاقات سياسية متوازنة، حتى مع الدول التي تختلف مواقفها الحالية بشأن القضية الفلسطينية.

الخاتمة.. إسرائيل توسع جغرافية نفوذها بينما تواجه تحديات متزايدة في شرعيتها الدولية

تكشف خطوة انضمام إسرائيل شريكًا إلى منتدى جزر المحيط الهادي عن تحول مهم في طبيعة الدبلوماسية الإسرائيلية، يقوم على توسيع المجال الجغرافي للعلاقات الخارجية، وتوظيف التكنولوجيا والمساعدات التنموية والابتكار باعتبارها أدوات لبناء النفوذ السياسي والمؤسسي. فإسرائيل لا تنظر إلى دول المحيط الهادي باعتبارها أسواقًا اقتصادية كبيرة، وإنما باعتبارها مجموعة من الدول التي تمتلك قيمة دبلوماسية تتجاوز حجمها المادي، سواء بسبب حقها المتساوي في التصويت داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، أو بسبب موقعها في التنافس الدولي على النفوذ في واحدة من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم.

كما أن ارتباط بعض هذه الدول بإسرائيل من خلال افتتاح سفارات في القدس، وتبني مواقف مؤيدة لها في عدد من التصويتات الدولية، يوفر لتل أبيب فرصة لتوسيع شبكات الدعم السياسي، وإظهار قدرتها على الاحتفاظ بحلفاء خارج نطاقها الجغرافي التقليدي.

لكن الأهمية الحقيقية للخطوة لا تكمن في عدد الدول التي قد تصوت لصالح إسرائيل، بقدر ما تكمن في محاولة بناء منظومة من المصالح المتبادلة، تجمع بين التعاون التنموي والاختراق المؤسسي والتقارب السياسي، ما يجعل العلاقات أكثر استدامة وأقل ارتباطًا بالتغيرات الظرفية.

وفي المقابل، لا ينبغي المبالغة في تقدير المكاسب الإسرائيلية؛ فالشراكة قطاعية وليست عضوية كاملة، ولا تمنح إسرائيل حق التصويت أو التحكم في قرارات المنتدى. كما أن الدول الجزرية تمتلك إرادة سياسية ومصالح وطنية مستقلة، وتدرك مخاطر تحول منطقتها إلى ساحة لتصفية حسابات القوى الكبرى.

ومن المنظور العربي والفلسطيني، تكشف هذه الخطوة عن اتساع الفجوة بين طبيعة التحرك الدبلوماسي الإسرائيلي المنظم، وبين محدودية الحضور العربي في بعض المناطق البعيدة عن المجال الجغرافي التقليدي للصراع. وهي فجوة لا يمكن معالجتها بمجرد إصدار بيانات الإدانة أو المطالبة بتغيير المواقف، وإنما تتطلب إعادة بناء أدوات العمل الدبلوماسي والتنموي العربي.

أما بالنسبة إلى مصر، فإن الدلالة الأهم تتمثل في ضرورة إدراك أن التنافس على النفوذ الدولي لم يعد محصورًا في الشرق الأوسط أو أفريقيا أو أوروبا، وإنما يمتد إلى مناطق بعيدة ترتبط بالأمن البحري والتجارة الدولية والتوازنات السياسية داخل المؤسسات متعددة الأطراف.

والنتيجة الاستراتيجية الأهم هي أن إسرائيل تحاول تحويل المسافة الجغرافية إلى فرصة سياسية، وتحويل المساعدات التنموية إلى رصيد دبلوماسي، وتحويل العلاقات الثنائية إلى شبكة من المصالح الدولية التي تخدم موقعها في النظام العالمي. غير أن هذا التوسع في العلاقات لا يعني بالضرورة تراجع العزلة السياسية والأخلاقية التي تواجهها بسبب سياساتها تجاه الفلسطينيين، ولا يغير من حقيقة أن الشرعية الدولية لا تُكتسب بمجرد توسيع شبكة السفارات أو الحصول على شراكات مؤسسية، وإنما ترتبط باحترام القانون الدولي وحقوق الشعوب وإنهاء الاحتلال.

وهنا تبرز المفارقة الاستراتيجية الإسرائيلية: كلما اتسعت جغرافيا العلاقات الإسرائيلية، ازدادت أهمية اختبار مدى قدرة هذه العلاقات على توفير شرعية حقيقية، لا مجرد دعم دبلوماسي ظرفي؛ وكلما نجحت إسرائيل في الوصول إلى مناطق بعيدة، أصبحت الحاجة العربية إلى الانتقال من دبلوماسية رد الفعل إلى دبلوماسية الحضور والتأثير أكثر إلحاحًا.